Political Keys

النشرة اليومية

النشرة السورية

من بوليتيكال كيز Political Keys

نشرة يومية
ترصد أهم التطورات
المحلية والدولية المتعلقة
بالشأن السوري

www.politicalkeys.net

31-01-2026

- **أولا: أبرز التطورات المتعلقة بالملف السياسي:**

1. على مستوى رئاسة الجمهورية، وحكومة تسيير الأعمال:

- أجرى الرئيس السوري "أحمد الشرع" اتصالًا هاتفيًا مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ "محمد بن زايد آل نهيان"، تناول بحث آخر التطورات في المنطقة وسبل دعم سوريا وتعزيز التعاون بين البلدين، وقال البيان إن الاتصال الهاتفي تناول بحث التطورات الإقليمية الراهنة، وناقش مسارات دعم سوريا في مرحلة ما بعد النظام البائد، إضافة إلى آفاق تعزيز التعاون الثنائي بين دمشق وأبوظبي، ولا سيما في ملفات إعادة الإعمار وتوسيع فرص الاستثمار داخل سوريا، وفق ما ذكرته رئاسة الجمهورية السورية.
- قال الرئيس "أحمد الشرع": عامٌ مضى منذ أن تحملتُ أمانة رئاسة الجمهورية العربية السورية، أستحضر فيه تضحيات السوريين وصبرهم في كل الميادين، وأسأل الله أن أكون على قدر هذه الثقة، المستقبل نصنعه معاً، بعدلٍ راسخٍ واستقرارٍ دائم، وتنميةٍ شاملة تعيد لسوريا مكانتها وتحقق طموحات أبنائها.
- تابعت وزارة الإعلام دخول عدد من الصحفيين التابعين لوسائل إعلام إقليمية ودولية إلى الأراضي السورية بطرق غير قانونية عبر الحدود السورية-العراقية، ولا سيما في المناطق التي كانت خاضعة سابقاً لسيطرة تنظيم "قسد"، إضافة إلى ممارستهم العمل الصحفي دون الحصول على التصاريح الرسمية المطلوبة، وأكدت الوزارة في بيان أن جميع المعابر البرية والمناطق الحدودية في الجمهورية العربية السورية، بما فيها تلك التي كانت سابقاً تحت سيطرة "قسد"، تخضع لسلطة مؤسسات الدولة، ويُعد أي دخول غير مصرح به أو ممارسة للعمل الصحفي دون استصدار الموافقات اللازمة مخالفة للقوانين والأنظمة النافذة، ما يعرّض مرتكبيها للمساءلة القانونية، وشددت الوزارة على أن منح تصاريح الدخول والعمل للصحفيين يهدف إلى تسهيل مهامهم وضمان التنسيق مع الجهات المعنية، إضافة إلى توفير الحماية اللازمة للعاملين في المجال الإعلامي أثناء وجودهم داخل الأراضي السورية، ودعت وزارة الإعلام جميع وسائل الإعلام المحلية والدولية والصحفيين الراغبين في دخول سوريا أو ممارسة العمل الصحفي فيها إلى الالتزام التام بالإجراءات القانونية المتبعة في المعابر ونقاط الدخول، والحصول على التصاريح اللازمة من الوزارة، حفاظاً على سلامتهم وتجنباً لأي تبعات قانونية.

2. على المستوى الدولي:

- قالت متحدثة وزارة الخارجية الروسية "ماريا زاخاروفا" إن المباحثات التي جرت مؤخراً في الكرملين بين الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" ونظيره السوري "أحمد الشرع" ركّزت بشكل أساسي على الدعم الروسي لسوريا، لا سيما في المجال الاقتصادي، وأضافت "زاخاروفا"، في تصريح صحفي، أن موسكو على استعداد لتقديم المساعدة لسوريا قيادةً وشعباً في التغلب على الصعوبات التي تواجهها خلال المرحلة الانتقالية، وخصوصاً التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد. وأوضحت أن هذا الجانب وغيرها من القضايا "حظي باهتمام متبادل وتمت

مناقشته خلال المحادثات التي عقدت في موسكو مؤخراً بين الرئيسين بوتين والشرع"، وأشارت المتحدثة إلى أن روسيا لطالما وقفت إلى جانب الشعب السوري في أوقات الحاجة، وأنها ترى الآن مع دخول سوريا "مرحلة جديدة من تطورها التاريخي" ضرورة استمرار دعمها، وبالأخص في عملية إعادة بناء الاقتصاد الذي تكبد أضراراً جسيمة خلال الأزمة العسكرية والسياسية الطويلة.

- أعلن نائب رئيس الحكومة اللبنانية "طارق متري" أن السلطات اللبنانية ستسلّم أكثر من 300 سجين سوري محكوم إلى بلادهم، وذلك بموجب الاتفاقية القضائية الموقّعة مع دمشق، في خطوة تُعدّ الأولى من نوعها على هذا المستوى منذ سنوات، وكان مجلس الوزراء اللبناني قد أقرّ، في جلسته الجمعة، الاتفاقية المبرمة مع الحكومة السورية، والتي تنص على نقل السجناء السوريين الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية مبرمة، لاستكمال تنفيذ العقوبة داخل الأراضي السورية، ضمن آلية قانونية ثنائية تُدار بالتنسيق المباشر بين الجهات القضائية في البلدين، وبموجب الاتفاقية، يقتصر التنفيذ في مرحلته الأولى على المحكومين فقط دون الموقوفين الذين لا تزال ملفاتهم قيد المحاكمة، على أن يتم النقل بعد استكمال الشروط القانونية والإجراءات الإدارية والتقنية اللازمة.
- أكد الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" دعم بلاده الاتفاق الشامل بين الحكومة السورية و"قسد"، وقال "ماكرون": "فرنسا تدعم سوريا ذات سيادة، موحّدة ومستقرة، تنعم بالسلام وتحترم جميع مكوّناتها، وتنخرط بشكل كامل في مكافحة الإرهاب"، وأضاف: "أهنّئ الرئيس أحمد الشرع والجنرال مظلوم عبدي على إقرارِهما هذا الصباح اتفاقاً شاملاً يتيح التوصل إلى وقفٍ دائمٍ لإطلاق النار، ويضمن الاندماج السلمي لقوات سوريا الديمقراطية، وستدعم فرنسا التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق"، وأشار "ماكرون" إلى أن فرنسا تواصل بالتنسيق مع شركائها دعم سوريا والشعب السوري على طريق الاستقرار والعدالة وإعادة الإعمار.
- أكدت الخارجية الأمريكية أن الاتفاق بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية "قسد" يعزز وحدة سوريا وسيادتها واستقرارها، ويعود بالنفع على جميع السوريين، وقال مكتب شؤون الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية في بيان: "إن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم تنفيذ الاتفاق التاريخي بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية"، وأضاف: "سنواصل العمل عن كثب مع جميع الأطراف لتيسير عملية اندماج سلسة وفي الوقت المناسب، وبالتنسيق الوثيق مع شركائنا الإقليميين، ونحن على أتم الاستعداد لضمان تقدم هذه المرحلة سلمياً وبشكل فعال، لتحقيق مصالحة دائمة وازدهار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ونتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقاً لسوريا والمنطقة بأسرها".
- أكد المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا "توماس باراك" أن إعلان اليوم عن الاتفاق الشامل بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية علامة فارقة ومهمة في مسيرة سوريا نحو المصالحة الوطنية والوحدة والاستقرار الدائم، وأضاف "باراك": إن هذه الخطوة التي تم التوصل إليها بعد مفاوضات دقيقة، والتي تستند إلى أطر سابقة وجهود حديثة لتهدئة التوترات، تعكس التزاماً مشتركاً بالشمول والاحترام المتبادل والكرامة الجماعية لجميع

مكونات المجتمع السوري، وأوضح أن الاتفاق يجسد بالنسبة للحكومة السورية التزاماً راسخاً بالشراكة الوطنية الحقيقية والحوكمة الشاملة، فمن خلال تيسير الدمج التدريجي للهياكل العسكرية والأمنية والإدارية في مؤسسات الدولة الموحدة، مع ضمان إتاحة الفرص لكبار ممثلي قوات سوريا الديمقراطية للمساهمة على أعلى المستويات، يؤكد الاتفاق على مبدأ أن قوة سوريا تنبع من احتضان التنوع وتلبية التطلعات المشروعة لشعبها، وأشار إلى أن هذا النهج لا يقتصر على ترسيخ السيادة على كامل أراضي سوريا، بل يبعث أيضاً برسالة واضحة من الانفتاح والإنصاف إلى المجتمع الدولي، وقال "باراك": بالنسبة للشعب الكردي الذي لعبت تضحياته الاستثنائية وصموده الراسخ دوراً محورياً في الدفاع عن سوريا ضد التطرف وحماية الفئات السكانية الضعيفة، تحمل هذه اللحظة أهمية خاصة، ويُمثل تطبيق المرسوم الرئاسي رقم 13 مؤخراً- الذي يُعيد الجنسية السورية الكاملة لمن تضرروا سابقاً من الإقصاء التاريخي، ويعترف باللغة الكردية لغةً وطنيةً إلى جانب العربية، ويُتيح تدريسها في المجالات ذات الصلة، ويُرسّخ الحماية من التمييز - خطوةً تحويليةً نحو المساواة والانتماء، ولفت إلى أن هذه الإجراءات تصحح مظالمَ طال أمدها، وتؤكد مكانة الكرد المحورية في الأمة السورية، وتفتح آفاقاً لمشاركتهم الكاملة في بناء مستقبل آمن ومزدهر وشامل للجميع، وتابع "باراك": انطلاقاً من روح الهدف المشترك هذه، اتخذ كلا الجانبين خطوات شجاعة؛ الحكومة السورية في توسيع نطاق الإدماج والحقوق بشكل هادف، والمجتمعات الكردية في تبني إطار موحد يكرم مساهماتهم مع تعزيز الصالح العام، وأكد "باراك" أن هذه التطورات مجتمعةً تمهّد الطريق لإعادة بناء المؤسسات، واستعادة الثقة، وجذب الاستثمارات الضرورية لإعادة الإعمار، وتحقيق سلام دائم لجميع السوريين، مشيراً إلى أنه بفضل الوحدة التي تُبنى على الحوار والاحترام، تقف سوريا على أهبة الاستعداد لاستعادة مكانتها اللائقة كمنارة للاستقرار والأمل في المنطقة وخارجها.

- قال الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" إن المنظمة ترحب بالاتفاق المبرم بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، معربًا عن تقديره لجميع من عملوا على دعمه، وذلك وفق بيان منسوب إلى المتحدث باسمه، وناشد "غوتيريش"، بحسب البيان، جميع الأطراف العمل بصورة عاجلة لضمان تنفيذ الاتفاق، ولا سيما ما يتعلق بإدماج شمال شرق سوريا بشكل سلمي، وصون حقوق المواطنين السوريين الأكراد، وتأمين العودة الآمنة والكريمة والطوعية للنازحين، والتعاون لإعادة إعمار البلاد، مؤكداً في السياق ذاته ضرورة وفاء الأطراف بالتزاماتها ومنح الأولوية للاستقرار في سوريا والمنطقة الأوسع، وضمان حماية المدنيين وتمتعهم بحياة آمنة وكريمة وخالية من الخوف.
- رحبت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه يوم الجمعة بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، داعية إلى مواصلة الجهود الرامية لحماية المدنيين، بما يشمل السماح بعودة السكان النازحين وإيصال المساعدات إلى شمال شرق سوريا، ونقل بيان اللجنة عن رئيسها "باولو بينيرو" ترحيبه بالجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في المنطقة، معربًا عن أمله في وضع حد كامل للأعمال

العدائية والتوصل إلى حل مستدام يشمل الأزمة الإنسانية، ويلبي الاحتياجات الأساسية من الغذاء والماء والكهرباء بشكل مستقر، وأشار "بينيرو"، وفق ما ورد في البيان، إلى ترحيبه أيضًا بالمرسوم الرئاسي السوري الأخير الذي اعترف بالحقوق الثقافية واللغوية وحقوق المواطنة للسوريين الأكراد، والتي قال إنها حُرموا منها لفترة طويلة على يد الحكومات المتعاقبة بقيادة النظام السوري البائد، وفي السياق نفسه، حثت اللجنة جميع الأطراف على الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني في أي عمليات مرتبطة بالتصعيد في شمال شرق سوريا، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب واتخاذ الاحتياطات، داعية إلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية من المزيد من الأضرار.

- أكدت تركيا وإيران تطابق وجهات النظر بينهما بشأن وحدة أراضي سوريا وسيادتها واستقرارها، جاء ذلك في مؤتمر صحفي مشترك بين وزير الخارجية التركي "هاكان فيدان"، ونظيره الإيراني "عباس عراقجي"، عقب مباحثاتهما في إسطنبول، وقال "عراقجي" إن موقف بلاده يتطابق مع موقف تركيا بشأن ضرورة ضمان وحدة أراضي سوريا وسيادتها واستقرارها، وأن إيران تدعم جميع الخطوات التي تُتخذ في هذا الشأن، بدوره، أشار "فيدان" إلى أن تركيا تتابع من كثب اتفاق وقف إطلاق النار والدمج الذي تم التوصل إليه بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، التي تشكل "وحدات حماية الشعب" الكردية عمادها الأساسي، في 18 – 1 - 2026، مشدداً على أن الاندماج الحقيقي يصب في مصلحة سوريا، وأن الأطراف تدرك بالفعل شروطه، ووصف "فيدان" الاتفاق الأخير بأنه "بالغ الدلالة والأهمية"، مؤكداً أن تركيا تدعم، من حيث المبدأ، أي توافق يتم التوصل إليه، مهما كانت الأطراف، طالما أنه يقوم على مبدأ دولة واحدة وجيش واحد ويؤكد سيادة سوريا ووحدة أراضيها.
- رحّبت المملكة العربية السعودية باتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية بموجب اتفاق شامل يتضمن دمج مؤسسات الإدارة الذاتية ضمن مؤسسات الدولة السورية، وقالت وزارة الخارجية السعودية في بيان: "إن المملكة تأمل بأن يسهم هذا الاتفاق الشامل في دعم مسيرة سوريا نحو السلام والأمن والاستقرار بما يحقق تطلعات الشعب السوري الشقيق ويعزز وحدته الوطنية"، مجددةً دعمها الكامل لكل الجهود التي بذلتها الحكومة السورية في حفاظها على سيادة ووحدة وسلامة أراضيها، وأشارت الخارجية إلى أن السعودية تثمن تجاوب الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية مع مساعي المملكة، والجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية في تثبيت التهدئة والوصول لهذا الاتفاق.
- رحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق بين الحكومة السورية و"قسد"، داعياً إلى تنفيذه بروح يسودها حسن النية والتوافق، وقال المتحدث الرسمي باسم الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية "أنور العنوني" في بيان نشر على موقع الاتحاد: "إن وقفاً كاملاً لإطلاق النار ضروري لتمكين تقديم المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين وعودة النازحين داخلياً، ويُعد استقرار شمال شرق سوريا أمراً أساسياً لنجاح عملية انتقال سياسي شامل في سوريا، وحماية حقوق الشعب السوري"، وأكد "العنوني" استعداد الاتحاد الأوروبي التام لدعم تنفيذ

الاتفاقية، داعياً جميع الأطراف إلى "ضمان أمن المخيمات ومراكز الاحتجاز والعمل على منع عودة تنظيم داعش".

- رحّب رئيس إقليم كردستان العراق "نيجيرفان بارزاني" بالاتفاق الشامل بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، مؤكداً أنه يعدّ خطوة مهمة لإعادة بناء سوريا موحدة ومستقرة، وقال "بارزاني" في بيان: "إننا نرحّب وندعم الاتفاق بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، لما له من دور في وقف القتال، ودمج المؤسسات العسكرية والإدارية، وضمان الحقوق المدنية والتربوية للشعب الكردي، وتهيئة الظروف لعودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية"، وشدّد "بارزاني" على أن الاتفاق يُعدّ خطوة مهمة وصحيحة باتجاه حلّ سلمي، ويوفّر أرضية قوية للاستقرار، والسلم المجتمعي، والتعايش السلمي بين مختلف المكوّنات، معرباً عن الأمل في أن يشكّل الاتفاق الشامل مدخلاً لإعادة بناء سوريا موحّدة، مع ضمان حقوق الشعب السوري بكل مكوناته، وتحقيق الأمن والاستقرار في سوريا والمنطقة عموماً.
- رحّبت وزارة الخارجية الأردنية بالاتفاق بين الحكومة السّورية و"قسد" مؤكدة أنه خطوة مهمة نحو تعزيز وحدة سوريا وأمنها واستقرارها، وجدّد الناطق باسم الوزارة "فؤاد المجالي" في بيان التأكيد على موقف الأردن الثابت في دعم الحكومة السورية في جهودها الهادفة لحماية أمن سوريا واستقرارها وسيادتها ووحدة أراضيها وضمان سلامة مواطنيها، مشدّداً على أهمية تنفيذ الاتفاق لما فيه مصلحة سوريا وشعبها الشقيق ودعم مسيرة التعافي والبناء فيها.
- رحّب سفير كندا في سوريا "غريغوري غاليغان" بالاتفاق الذي تم التوصل إليه اليوم الجمعة بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، مشيراً إلى أنه خطوة مهمة نحو خفض التصعيد وإعادة الاندماج الوطني، بما يشمل الالتزامات المتعلقة بالحقوق المدنية والتعليمية للكرد وعودة النازحين، ولفت السفير الكندي إلى أن الاتفاق يتضمن وقفاً فورياً لإطلاق النار، وانسحاباً من خطوط التماس، وإدماجاً تدريجياً لعناصر قوات سوريا الديمقراطية ضمن هياكل الدولة، وقال "غاليغان": "كما هو الحال مع جميع الاتفاقات من هذا النوع، فإن نجاحه سيعتمد على تنفيذٍ عادلٍ وموثوقٍ يحقق الاستقرار لجميع السوريين".
- رحبت بريطانيا بالاتفاق بين الحكومة السورية و"قسد"، واصفة إياه بالخطوة المهمة على طريق وحدة سوريا واستقرارها، وقال وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط "هيمش فولكنر": "إن المملكة المتحدة ترحب بهذا الاتفاق، وتؤكد استمرارها العمل مع الشركاء لدعم سوريا، بما في ذلك توفير مساعدات منقذة للحياة".
- رحبت إيطاليا بالاتفاق بين الحكومة السورية و"قسد"، مجددة التزامها بدعم سوريا لتحقيق وحدتها وأمنها واستقرارها، وقال سفير إيطاليا في سوريا "ستيفانو رافانيان": "نرحب بالاتفاق بين الحكومة السورية وقسد الذي تم الإعلان عنه اليوم باعتباره نتيجة مهمة لعملية إعادة التوحيد القائمة على الحوار والمستندة إلى الاعتراف بالحقوق المدنية والثقافية للسوريين الكرد بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 16 كانون الثاني".

- رحبت النرويج بالاتفاق بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية "قسد"، مؤكدة أنه سيساهم في تحقيق أمن واستقرار سوريا، وقال وزير خارجية النرويج "إسبن بارث إيدي": "أُرحب بالاتفاق، وأثق بأنه سيُرسي دعائم سلام دائم ويضمن للسوريين الكرد العيش بأمان حيث تصان حقوقهم في البلاد"، وأكد الوزير النرويجي استعداد بلاده لتقديم الدعم إلى سوريا.
- قال وزير خارجية هولندا "ديفيد فان فيل": أرحب بالاتفاق بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، يمثل وقف إطلاق النار الدائم، إلى جانب الالتزامات المتعلقة بالاندماج وحقوق الأكراد وعودة النازحين، خطوة مهمة نحو سوريا مستقرة وموحدة.
- رحبت اليابان بالاتفاق بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية "قسد"، مؤكدة استمرارها بدعم عملية الإعمار في سوريا، وقالت السفارة اليابانية بدمشق: "نرحب بالاتفاق، وندعو إلى سرعة تنفيذه، ونحث جميع الأطراف على لعب دور بناء في تحقيق انتقال سلمي ومستقر وشامل في سوريا"، وأضافت السفارة: "ستواصل اليابان المساهمة في إعادة إعمار سوريا، مستفيدة من خبرتها وتجربتها الفريدة".
- رحبت سويسرا بالاتفاق بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية مؤكدة أنه يساهم في استقرار سوريا، وقالت الخارجية السويسرية في بيان: "إن الاتفاق يوفر إطاراً مهماً لوقف إطلاق النار وتعزيز انتقال سياسي شامل، ويشجع على مواصلة الجهود نحو بناء دولة لجميع السوريين".
- رحبت إسبانيا بالاتفاق بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، مؤكدة أنه يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز فرص الاستقرار في البلاد، وقالت الخارجية الإسبانية في بيان نشر على موقعها: "إن الاتفاق يمهد الطريق أمام وقف نهائي للأعمال الحربية وتعزيز إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين"، وأضافت الخارجية: "إن حكومة إسبانيا تؤكد أهمية الحفاظ على وحدة سوريا وسلامة أراضيها، وهما مبدآن أساسيان لإعادة إعمار البلاد وللاستقرار الإقليمي"، مشددة على أن مدريد ستواصل دعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في سوريا والمنطقة بأكملها.
- رحبت رابطة العالم الإسلامي بالاتفاق بين الحكومة السورية و"قسد"، منوهة بالجهود التي تدعم مسيرة تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في سوريا، وقالت الأمانة العامة للرابطة في بيان: إن الأمين العام، رئيس هيئة علماء المسلمين، الدكتور "محمد بن عبد الكريم العيسى"، يجدد التأكيد على دعم الرابطة لجهود الحكومة السورية الحثيثة في حماية الشعب السوري، وحفظ وحدة البلاد وسيادتها، ونوه "العيسى" بجهود السعودية والولايات المتحدة في المساهمة للتوصل إلى الاتفاق، وباستجابة الحكومة السورية و"قسد" لهذه المساعي الحميدة.

3. على مستوى الزيارات المتبادلة:

- بحث وزير المالية "محمد يسر برنية" مع وفد من شركة الاستشارات الأمريكية "أوليفر وايمان" برئاسة المدير الإقليمي للشركة "ماتيو دي كليرك"، سبل تعزيز التعاون المشترك وفتح آفاق جديدة لعمل الشركة في السوق السورية.

- بدأت في العاصمة النمساوية فيينا اجتماعات مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لمتابعة القضايا المدرجة على جدول أعمال المجلس، ومن بينها التطورات المرتبطة بالملف الروسي- الأوكراني، بمشاركة وفد من سوريا، يترأسه المدير العام لهيئة الطاقة الذرية السورية الدكتور "مضر العكلة"، الذي التقى على هامش الاجتماعات مع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية "رافائيل غروسي"، وناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون بين سوريا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووضع مسار لحل الملفات العالقة بين الطرفين، ودعم البنى التحتية في سوريا ولاسيما في مجالات الصحة والغذاء.

4. على مستوى التحركات الحكومية:

- أصدرت وزارة التربية والتعليم قراراً يقضي بتنظيم إجراءات تحديد المستوى التشخيصي للطلبة غير المقيدين في المدارس العامة، بمحافظات (الرقة، الحسكة، دير الزور)، وبعض مناطق ريف حلب الشرقي، وذلك مراعاة للأوضاعِ الاستثنائية التي مرت بها هذه المناطق.
- أكد مدير الاتصال المؤسساتي في الشركة السورية للبترول "صفوان شيخ أحمد" أن إمدادات مادة الغاز المنزلي في مختلف المحافظات تسير وفق المستويات المخططة، مع استمرار التوزيع بشكل منتظم رغم الارتفاع الموسمي في الطلب خلال فصل الشتاء، وذلك ضمن برامج تشغيل وتوزيع معتمدة تهدف إلى ضمان استقرار السوق، وأوضح "شيخ أحمد" أن الإنتاج المحلي من الغاز المنزلي يبلغ حالياً نحو 110 أطنان يومياً، يتم تأمينها من معملي "إيبلا" وجنوب المنطقة الوسطى، إلى جانب مساهمة حقلي جبسة وشاعر، مبيناً أن الحاجة اليومية في سوريا تُقدَّر بنحو 1700 طن، منها قرابة 200 طن للاستخدام الصناعي، ويتم تغطيتها من خلال الإنتاج المحلي مدعوماً بعمليات الاستيراد البحري لمادة الغاز المنزلي (LPG).
- أكد محافظ الرقة "عبد الرحمن سلامة" أن التعليم يشكّل ركيزة أساسية في مسار تثبيت الاستقرار وإعادة بناء المستقبل في المحافظة، مشدداً على أن الملف يحظى بأولوية متقدمة ضمن خطط العمل الحكومية، وأوضح "سلامة" أن المحافظة تتابع بشكل مباشر اعتماد المنهاج الموحد في جميع المدارس، وفق ما أقرّته وزارة التربية والتعليم، وفي هذا الإطار، تسلّمت مديرية التربية والتعليم في الرقة الدفعة الأولى من الكتب المدرسية بعد انقطاع دام سنوات، حيث وصلت أمس نحو 118 ألف نسخة تشمل صفوف المرحلة الابتدائية (الأول والثاني والثالث)، إضافة إلى الصفين السابع والتاسع من المرحلة الإعدادية، تمهيداً لتوزيعها مع بدء الفصل الدراسي الثاني.
- وجّه المدير العام للمؤسسة العامة لسد "الفرات" المهندس "هيثم بكور" بالإسراع في التنسيق مع فرق الهندسة العسكرية المختصة، للبدء الفوري بإزالة وترحيل الذخائر والألغام من سد "تشرين"، وتأمين كامل الموقع بما يضمن توفير بيئة عمل آمنة للعاملين، ويمهّد للانتقال إلى مرحلة إعادة التأهيل.
- باشرت الكوادر الفنية في وزارة الطاقة أعمال صيانة العنفات في محطة "الجبسة" الغازية بريف الحسكة الجنوبي لإعادة تشغيلها ورفع جاهزيتها.

▪ ثانيا: أبرز التطورات الأمنية والميدانية:

1. ملف التوغل الإسرائيلي:

- استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة في تل الأحمر الغربي بالرشاشات الثقيلة، الأراضي الزراعية القريبة من بلدة "كودنة" في ريف القنيطرة الجنوبي، كما توغّلت قوة إسرائيلية مؤلفة من خمس سيارات عسكرية في قرية "صيدا"، ونصبت حاجزاً مؤقتاً على الطريق الواصل بين مزرعة "أبو مذراة "وقرية "صيدا"، وقامت بتفتيش المارة قبل انسحابها من المنطقة، كما توغلت لاحقاً، قوة إسرائيلية ثانية مؤلفة من آليتين عسكريتين، إحداهما من نوع هايلكس والأخرى من نوع همر، من معبر "أبو غيثار"، ونصبت حاجزاً غرب قرية "صيدا" في منطقة "الحانوت"، قبل أن تنسحب.
- أقدم الطيران الإسرائيلي على رش مساحات من الأراضي الزراعية بريف القنيطرة الجنوبي بمواد مجهولة، وأفادت مصادر بأن طائرة تابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي قامت برش مواد كيميائية مجهولة على الأراضي الزراعية من بلدة "جباتا الخشب" إلى قرية "الحميدية" مروراً بقرية "الحرية" بريف القنيطرة الشمالي.
- انتشرت منشورات ورقية في قرية "سويسة" بريف القنيطرة لجماعة بمسمى القيادة العامة لكتائب تحرير الجنوب هددت خلالها عملاء إسرائيل بالحساب.

2. ملف الدروز (السويداء):

- قدّم مؤسس حزب اللواء السوري "مالك أبو خير" مبادرة قال إن هدفها إنهاء الصراع الطائفي في الجنوب، من خلال مجموعة خطوات تمهّد لإعادة العلاقات بين السويداء ودمشق، وذلك رداً على مبادرة كان قد أطلقها محافظ السويداء "مصطفى البكور"، وفيما يلي أهم الخطوات في المبادرة: أولًا: الانسحاب الكامل من جميع قرى الريف الغربي والشمالي، وتسليمها إلى سكانها وفق الأصول، مع خروج عناصر الأمن العام منها، نتيجة فقدان الثقة، ونتيجة وجود عناصر من الامن العام متورطة بانتهاكات بحق الدروز لازالت حتى اليوم في الريف الغربي، ثانيًا: تشكيل لجنة مدنية مشتركة، يكون مقرها دمشق، تتولى متابعة الشؤون المدنية والإدارية، وتشكّل قناة تواصل رسمية بين دمشق والسويداء، على أن يقتصر دورها على الملفات الخدمية، وصرف الرواتب، وإعادة انتظام العمل وفق القوانين النافذة، ثالثًا: تتولى اللجنة القانونية القائمة في السويداء إدارة شؤون السويداء الداخلية، والتنسيق مع اللجنة المشتركة، بما يضمن تسيير شؤون الجبل وتحمل المسؤولية الإدارية الكاملة، رابعًا: تشكيل لجنة أمنية مشتركة مقرها دمشق، تُعنى حصريًا بمحاربة تجارة المخدرات والخلايا الإرهابية في الجنوب السوري، بما يضمن أمن واستقرار المنطقة الجنوبية ككل، خامسًا: الوقف الكامل لجميع العمليات العسكرية، ووقف أي خطاب طائفي أو تحريضي ضد الدروز، مع التزام متبادل بهذا المبدأ، سادسًا: تحويل السويداء إلى منطقة آمنة خالية من الصراع، مع التأكيد على سلامة الحدود الأردنية، من خلال عمل {اللجنة الأمنية المشتركة}في مكافحة تهريب المخدرات والخلايا الإرهابية، لا سيما بعد انتقال عناصر متطرفة من شمال شرق سوريا باتجاه البادية

السورية، سابقًا: تتولى قوى الحرس الوطني وقوى الأمن الداخلي، المشكلة حديثًا من أبناء السويداء، مسؤولية حفظ الأمن الداخلي، ومنع أي اختراق إرهابي أو اعتداء على السويداء.

3. **ملف قسد (المنطقة الشرقية):**

- قال مصدر حكومي: تم الاتفاق على إيقاف إطلاق النار بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) بموجب اتفاق شامل مع التفاهم على عملية دمج متسلسلة للقوات العسكرية والإدارية بين الجانبين، يشمل الاتفاق انسحاب القوات العسكرية من نقاط التماس ودخول قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية إلى مركز مدينتي الحسكة والقامشلي لتعزيز الاستقرار وبدء عملية دمج القوات الأمنية في المنطقة وتشكيل فرقة عسكرية تضم ثلاثة ألوية من قوات قسد إضافة إلى تشكيل لواء لقوات كوباني (عين العرب) ضمن فرقة تابعة لمحافظة حلب، كما يتضمن الاتفاق دمج مؤسسات الإدارة الذاتية ضمن مؤسسات الدولة السورية مع تثبيت الموظفين المدنيين، الاتفاق على تسوية الحقوق المدنية والتربوية للمجتمع الكردي وضمان عودة النازحين إلى مناطقهم، يهدف الاتفاق إلى توحيد الأراضي السورية وإنفاذ القانون وتحقيق عملية الدمج الكامل في المنطقة عبر تعزيز التعاون بين الأطراف المعنية وتوحيد الجهود لإعادة بناء البلاد.
- قال المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية إنه تم الاتفاق على إيقاف إطلاق النار بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية بموجب اتفاق شامل، مع التفاهم على عملية دمج متسلسلة للقوات العسكرية والإدارية بين الجانبين، ويشمل الاتفاق انسحاب القوات العسكرية من نقاط التماس، ودخول قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية إلى مركز مدينتي الحسكة والقامشلي، وبدء عملية دمج القوات الأمنية في المنطقة، وتشكيل فرقة عسكرية تضم ثلاثة ألوية من قوات سوريا الديمقراطية، إضافة إلى تشكيل لواء لقوات "كوباني" ضمن فرقة تابعة لمحافظة حلب، كما يتضمن الاتفاق دمج مؤسسات الإدارة الذاتية ضمن مؤسسات الدولة السورية مع تثبيت الموظفين المدنيين، كما تم الاتفاق على تسوية الحقوق المدنية والتربوية للشعب الكردي، وضمان عودة النازحين إلى مناطقهم، يهدف الاتفاق إلى توحيد الأراضي السورية وتحقيق عملية الدمج الكامل في المنطقة عبر تعزيز التعاون بين الأطراف المعنية وتوحيد الجهود لإعادة بناء البلاد، وقالت مسؤولة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية "إلهام أحمد": قوى الأمن الداخلي ستدخل الحسكة و"القامشلي" ووظيفتها الإشراف على عمليات الدمج ومن ثم ستخرج، وأضافت: هناك دعم دولي للاتفاقية حيث أميركا وفرنسا وقوى أخرى ضامنون للاتفاق، وكشفت أن الوفد الكردي سيزور دمشق قريباً لبحث تثبيت حقوق الكرد ضمن الدستور قوات الأسايش ستندمج ضمن وزارة الداخلية، وأضافت: سنقوم بتعيين محافظ الحسكة.
- أكد القائد العام لميليشيا قوات سوريا الديمقراطية "مظلوم عبدي"، في مقابلة على فضائية "روناهي" أعقبت الإعلان عن الاتفاق الشامل مع حكومة دمشق، أن الاتفاق يهدف، وفق وصفه، إلى وقف الحرب ومنع ما سماه أي مخطط يستهدف إبادة الشعب الكردي، زاعماً أن القوات الحكومية لن تدخل المدن والقرى الكردية، وأن الإدارة ستبقى بيد السكان المحليين وقواهم،

على أن يبدأ تنفيذ الاتفاق عملياً في 2 – 2 – 2026، وجاءت تصريحات "عبدي" في وقت يتصاعد فيه الجدل حول الأسماء المطروحة لشغل منصب محافظ الحسكة ونائب وزير الدفاع، إذ سارع إلى نفي أي نية لديه لتولي منصب حكومي، قائلاً إنه سيبقى بين شعبه وإلى جانبه، وفي معرض شرحه لبنود الاتفاق، أوضح "عبدي" أن ما جرى التوصل إليه مع حكومة دمشق يتضمن السماح بدخول قوى أمنية محدودة تابعة للحكومة إلى المربع الأمني في مدينتي الحسكة والقامشلي، على أن تقتصر مهامها، وفق زعمه، على الجوانب الإدارية ومتابعة عملية اندماج قوى الأمن الداخلي المعروفة بـ"الأسايش"، مؤكداً أن أي وجود عسكري حكومي داخل المدن والقرى الكردية غير وارد، وأن الاتفاق، كما قال، كرّس خصوصية تلك المناطق إدارياً وعسكرياً وأمنياً وسياسياً، مع بقاء مؤسسات ما يسمى بالإدارة الذاتية على حالها، وشدد "عبدي" على أن الاتفاق ينص أيضاً على رفع الحصار عن مدينة "عين العرب"، وأن التنفيذ العملي سيبدأ مطلع شباط، لافتاً إلى أن الاتفاق سيشمل لاحقاً منطقتي عفرين وسري كانيه باعتبارهما، وفق توصيفه، مناطق كردية، وفي سياق متصل، أعلن "عبدي" التوصل إلى اتفاق مع حكومة دمشق يقضي بإعادة جميع الأسرى إلى عائلاتهم، معبّراً عن اعتزازه بما سماه انتفاضة الشعب الكردي ووقوفه إلى جانب ما يُعرف بروج آفا، في خطاب حاول من خلاله إعادة شد العصب الداخلي بعد الخسائر العسكرية الأخيرة، وعند حديثه عن الوضع العسكري والحرب، قدّم "عبدي" رواية ميدانية قال إنها تتعلق بحماية الحدود ومواجهة التهديدات التركية، موضحاً أن الاتفاق العسكري مع حكومة دمشق جاء لمواجهة "خطر كبير" يهدد المنطقة، وأن جوهره يتمثل في انتشار الجيش السوري على كامل الشريط الحدودي لتولي مهمة حماية مدن الجزيرة وكوباني وجميع المناطق الكردية والمناطق العربية الواقعة على الحدود، مضيفاً أن هذا التنسيق يتم عبر وزارة الدفاع السورية، وأن مهمته، بحسب زعمه، تقتصر على حماية الحدود، بينما تبقى الشؤون الأمنية داخل المدن بيد القوى المحلية، وتطرق "عبدي" إلى ما وصفه بالتحديات الناجمة عن ممارسات الدولة التركية، متحدثاً عن أوضاع المناطق المحتلة مثل "عفرين" و"سري كانيه"، ومؤكداً أن أي تحرك أو اتفاق يجب أن يأخذ حقوق هذه المدن وسكانها في الحسبان، كما زعم أن العمل على الجبهات العسكرية سيستمر، وأن قواته لن تتراجع أمام الضغوط التي تفرضها الحرب، وفي محاولة لإضفاء بعد تعبوي على خطابه، شدد "عبدي" على أن العمل العسكري والسياسي سيستمر، على حد قوله، بكل جسارة وإمكانات متاحة، معتبراً أن ذلك يمثل وفاءً لآلاف القتلى من عناصره الذين سقطوا في المعارك، وأن المسيرة، وفق تعبيره، لن تتوقف قبل تحقيق الأهداف التي قال إنهم ضحوا من أجلها.

- قال القيادي الكردي "صالح مسلم": الاتفاق هو نقطة بداية وعلى الشعب أن يبقى مستعدًا، وأضاف: الهيكل العسكري سيبقى كما هو، الإدارة المحلية ستبقى لنا وتحت سيطرتنا، سيكون هناك موظفون من المركز ولكن بأعداد قليلة وبشكل عام سيبقى كل شيء تحت سيطرتنا، قوات الأسايش ومؤسساتنا التعليمية والخدمية ستبقى كما هي، يجب على الشعب البقاء على أهبة الاستعداد لأن الاتفاقيات السابقة لم يتم تطبيقها ونحن بدورنا سنأخذ جميع الاحتياطات.

- قال مصدر حكومي إن الدمج العسكري والأمني سيكون فردياً ضمن الألوية بحيث تتسلم الدولة جميع المؤسسات المدنية والحكومية والمعابر والمنافذ، ولا يكون أي جزء من البلاد خارج سيطرتها.
- قالت الإدارة الذاتية: الاتفاق بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية يشكل خطوة مهمة على طريق الاستقرار، دخول الأمن يأتي لضمان عملية دمج مسؤولة ومتدرجة تضمن الشراكة وتحفظ كرامة جميع المكونات، نؤكد التزامنا بإنجاح مسار الدمج بما يخدم وحدة سوريا ويعزز السلم الأهلي.
- تقرر تأجيل دخول قوى الأمن الداخلي إلى مدينة الحسكة والقامشلي إلى الإثنين المقبل بسبب خلافات بين مكونات "قسد"، ويهدف التأجيل لترتيب الانسحاب والدخول وتفادي أي احتكاك ميداني خلال المرحلة الانتقالية.
- تواصل خروج المدنيين من مدينة "عين العرب" عبر الممر الإنساني في قرية "نور علي" بريف حلب، الذي أعلن عنه الجيش العربي السوري والمخصص لإدخال المساعدات الإنسانية والحالات الإنسانية.

4. ملف وزارة الدفاع والفصائل العسكرية:

- أكّد الجيش العربي السوري أن مخيم "الهول" وما يحيط به شمال شرقي البلاد بات يُعد منطقة أمنية مغلقة، وأصدرت هيئة العمليات في الجيش السوري تعميمًا بهذا الشأن، أرفقته بخريطة توضيحية للمناطق الآمنة والمغلقة، وأوضح التعميم أن الوضع الأمني حول المخيم هو تحت إشراف الأجهزة المختصة، مع اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع أي اختراق أو تهديد قد ينشأ عن بقايا التنظيم أو من تسلل عناصره إلى محيط المخيم.

5. ملف الأمن العام، وتحركات إدارة الأمن العام:

- عينت وزارة الداخلية العميد "مروان العلي" قائدًا للأمن الداخلي في محافظة الحسكة.
- قتل عنصران من الأمن الداخلي وأصيب 2 آخرين باستهداف لمجهولين في بلدة "البحرة" بريف دير الزور الشرقي.
- نظّم أهالي مدينة "القصير" بريف حمص الجنوبي وقفة احتجاجية للمطالبة بإطلاق سراح الموقوفين السوريين في السجون اللبنانية، في تحرك شعبي يهدف إلى إبقاء قضيتهم في صدارة الاهتمام الإنساني والرسمي، بالتزامن مع معلومات متداولة عن قرب الإفراج عن دفعات من المعتقلين.

6. ملف داعش والتنظيمات الجهادية:

- نقلت "رويترز" عن مصادر: عمليات نقل الجيش الأميركي لمعتقلين من تنظيم "داعش" من سوريا إلى العراق تباطأت هذا الأسبوع، العراق يريد وقتا لتجهيز سجون وإجراء محادثات مع دول أخرى بشأن إعادة معتقلين إلى بلادهم.

▪ ثالثا: قراءة تحليلية لأبرز التطورات والسيناريوهات المتوقعة:

تشير التطورات المذكورة في التقرير إلى مرحلة تحول عميقة في المشهد السوري، تتميز بمحاولة ترسيخ الاستقرار الداخلي وإعادة الإدماج الوطني، وسط تفاعلات إقليمية ودولية معقدة. يمكن تحليل أبرز هذه التطورات وانعكاساتها على النحو التالي:

أولاً: على الصعيد الداخلي (السياسي والأمني والاجتماعي):

يظهر الاتفاق الشامل بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) كحلقة مركزية في هذه المرحلة، حيث يمثل محاولة لإنهاء حالة التقسيم الواقعي في الشمال الشرقي عبر إطار تفاوضي. يركز الاتفاق على دمج تدريجي للقوات العسكرية والأمنية والإدارية التابعة للإدارة الذاتية ضمن مؤسسات الدولة، مع ضمانات لحقوق المجتمع الكردي الثقافية والمدنية، كما يعكس المرسوم الرئاسي المتعلق بالجنسية واللغة الكردية. هذا المسار يسعى لتحقيق عدة أهداف: استعادة السيادة الحكومية على كامل التراب، ووقف النزاع المسلح، وفتح الباب أمام عودة النازحين، وخلق بيئة مناسبة لإعادة الإعمار. ومع ذلك، فإن نجاح هذا الاتفاق مرهون بتطبيقه على الأرض، خاصة مع وجود مؤشرات على تأخير في تنفيذ بعض البنود بسبب خلافات داخلية بين مكونات قسد، وتصريحات قيادية كردية تؤكد الرغبة في الحفاظ على هيكل ذاتي. كما أن المبادرة المطروحة في السويداء تعكس استمرار تعقيدات الملف الطائفي والجهوي في الجنوب، وتظهر محاولة لإيجاد صيغة وسيطة بين المطالب المحلية وسلطة المركز.

على مستوى الحكم، تسعى الحكومة لتعزيز شرعيتها ووظائفها عبر خطاب يركز على العدالة والاستقرار والتنمية الشاملة، مع اتخاذ إجراءات ميدانية في مجالات الخدمات الأساسية كالطاقة والتربية، كما في حالة توزيع الكتب المدرسية في الرقة وصيانة منشآت الطاقة. تزامن ذلك مع تحذيرات رسمية صارمة ضد أي عمل إعلامي غير مرخص، في إشارة إلى رغبة الدولة في إعادة فرض هيمنتها على الفضاء الإعلامي وتنظيم حركة المعلومات.

ثانياً: على الصعيد الإقليمي:

تظهر المواقف الإقليمية تنوعاً واضحاً تجاه هذه التطورات الداخلية، مع اتجاه عام نحو القبول والدعم. فمن ناحية، يتجلى دعم عربي بارز عبر مواقف الإمارات والسعودية والأردن التي رحبت بالاتفاق وأكدت دعمها لوحدة سوريا وسيادتها، كما يتضح من الاتصال الهاتفي بين الرئيس الشرع وولي عهد أبو ظبي والذي ركز على دعم سوريا في مرحلة ما بعد النظام البائد وتعزيز التعاون الاستثماري وإعادة الإعمار. هذا يعكس تحولاً في السياسة العربية تجاه دمشق ويفتح آفاقاً للتطبيع العلاقاتي والاقتصادي. من ناحية أخرى، يبرز الموقف التركي والإيراني المؤكدين على وحدة سوريا

وسيادتها، مع حساسية تركية خاصة تجاه أي ترتيبات تتعلق بالقوات الكردية التي تعتبرها أنقرة امتداداً لحزب العمال الكردستاني. كما أن ترحيب إقليم كردستان العراق بالاتفاق يعكس اهتماماً بالاستقرار المجاور وبوضع الكرد السوريين. بشكل عام، يشير هذا القبول الإقليمي الواسع إلى إدراك أن الاستقرار في سوريا مصلحة جماعية، وقد يمهد لانخراط أوسع في عملية إعادة الإعمار.

ثالثاً: على الصعيد الدولي:

يكشف التقرير عن إجماع دولي غير مسبوق حول ضرورة دعم الاستقرار في سوريا والاتفاق الحالي، وإن بدرجات متفاوتة من الحماس. فالموقف الروسي يتركز على الدعم الاقتصادي والسياسي المستمر للحكومة السورية، كشريك تاريخي، فيما تبدو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول غربية أخرى (مثل فرنسا وبريطانيا وكندا) ملتزمة بدعم تنفيذ الاتفاق كمسار نحو المصالحة الوطنية والاستقرار الدائم، مع ربط ذلك بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان. دعم الأمم المتحدة واللجنة الدولية المستقلة يضفي شرعية دولية على العملية ويربطها بالمعايير الإنسانية والقانونية. هذا التقارب النادر في المواقع بين موسكو وواشنطن والغرب عموماً تجاه ملف سوري محدد يعتبر تطوراً بالغ الأهمية، ويفترض وجود تفاهمات أوسع حول ضرورة إخراج سوريا من حالة الصراع. كما أن اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع مسؤولين سوريين يشير إلى احتمالات فتح ملفات التعاون التقني الدولية.

هذا الملف من إعداد

بوليتيكال كيز Political Keys

منصة إعلامية مستقلة، غير حكومية، تعدُّ تقارير رصدية ودوريّة لأهم الأحداث في الشرق الأوسط وإفريقيا في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية، وتقدّم تحليلات موسّعة لأبرز الأخبار والأحداث الساخنة بشكل مهني وموضوعي. تضع بوليتكال كيز Political Keys الخبر في سياقه وتقدّم لكم قراءة موضوعية ومعمّقة لأهم التحولات والقضايا الدولية.

مصدر المعلومات الموثوق لصناع القرار والباحثين

www.politicalkeys.net

جميع الحقوق محفوظة ©2026
بوليتيكال كيز Political Keys